وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

الملتقى الدولي الأول حول
الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. و رهانات المستقبل
خلال الفترة 23-24 فيفري 2011

الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي و النظام الوضعي

أ.د.زايري بلقاسم
مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي
جامعة وهران
كلية العلوم الاقتصادية
ص ب 1524 وهران المنور- وهران (الجزائر)

الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي و النظام الوضعي

ملخص البحث: تحاول هذه الدراسة استعراض أهم التفسيرات الخاصة بالأزمات المالية و الاقتصادية، من وجهة نظر المالية الإسلامية و من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي، مع التركيز على ما سنطلق عليه **بالمثلث المقلوب** نتيجة الانفصال الذي حدث بين المجال المالي و المجال الحقيقي و الذي اثر على جوهر النظرية التي تحكم السوق في المجتمعات الغربية، مما دفع العديد من الاقتصاديين الدعوة إلى تحليل أسباب الأزمة انطلاقا مما يسمى ببنية النظرية أو الأسس التي تحكم النظرية، فإذا انهارت هذه الأسس انهارت النظرية و أثرت على الواقع الذي يسند هذه النظرية.

مقدمة:

معظم الأزمات الاقتصادية قد يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك، و من ثم فان لكل أزمة متغيراتها و ظروفها، و بالتالي فان إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بان التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست يسيرة، لكن عملية الاستفادة من التجارب و الدروس ليست صعبة.

و لقد انطلقت كل نظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، لكن الواقع العملي يتعارض مع ذلك؛ حيث لم يعد هناك دولة في العالم اقتصادها مستقر تماما، حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وصار الاستثناء هو الاستقرار و خير مثال على ذلك ما يحدث الآن في الولايات المتحدة و تداعياته النفسية على اقتصاديات العالم .

وتتمثل الأزمات الاقتصادية في انخفاض عائدات العملات الأجنبية في الاقتصاد، أو زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجي؛ نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مثلا، وقد تحدث أزمات اقتصادية مؤقتة أو أزمات دائمة؛ حيث تختلف العوامل المؤدية لكلٍ منهما، وتعود هذه الأزمات إلى تغير أسعار السلع، أو تغير أسعار الصرف، وكذلك للتغير في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وهكذا، فإن الأزمات قد تنشأ في أحد الاقتصاديات، وتنتقل إلى الاقتصاديات الأخرى.

و نحاول من خلال هذه المداخلة تحليل طبيعة الأزمات المالية المعاصرة و أسبابها و أثارها المرتقبة و غير المرغوبة على الاقتصاديات المختلفة، و لماذا عجزت النظرية الاقتصادية عن تقديم تفسير معقول و منطقي لما يحدث في الولايات المتحدة، و أثار العدوى التي انتقلت بسرعة فائقة إلى الدول الأوروبية و من ثم إلى بقية دول العالم؟. فهل هي أزمة نظرية أم يحتاج العالم إلى نظرية للازمة تجلي أسبابها الحقيقية و تدفع المسئولين و المختصين إلى الدعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي المعاصر الذي تحكمه آليات ربما تحمل في طياتها الأسباب الحقيقية لما يحدث في الوقت الراهن أو لما حدث في السنوات الماضية.

1-مفهوم الأزمة المالية و أنواعها :

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للازمة المالية، فتقريبا معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالا عميقا و اضطرابا حادا و مفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائها. و يتم استعمال مصطلح الدورة الاقتصادية أحيانا للدولة على الأزمة. (1)

أو هي عبارة عن "انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني، و ينتج عن ذلك انخفاض في سعر الأصل، الذي بدوره سيقلل من النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في قرارات المستهلكين". (2)

ووفقا لأدبيات الاقتصاد المالي، فان الأزمة المالية تأخذ احد الأنماط الخمسة التالية:

أولا-الأزمة المصرفية: و مصدرها القطاع المالي و تحديدا البنوك، و منشأها محلي، و تنتج هذه الأزمة عادة من مشكلات متعلقة بجودة الأصول المالية، و طريقة إدارتها، فعندما يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى البنك كبيرا، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام، دراسات) على أن هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات إنقاذ حكومية للبنوك) (3). و مدى تطبيق الشروط الرقابية و الإشرافية، و ما يلي ذلك من مشكلات في توافر السيولة.

و لقد بين كل من (Kaminski & Reinhart ، 1995) أن 56 % من الأزمات البنكية تتبع مباشرة بأزمات أخرى، منها أزمة الصرف و أزمة ميزان المدفوعات بسبب تدهور الصادرات و هذا يرجع أساسا إلى التحرير المالي و عمليات العولمة التي ينتج عنها: (4)

-ارتفاع سريع للقروض البنكية و للكتلة النقدية، مما يؤدي إلى التضخم و بروز الفقاعات المضاربية.

-تقييم مرتفع للعملة الذي يعرقل الصادرات و يبطئ من النمو و يرفع نسبة البطالة.

ثانيا-أزمة الأسواق المالية: و مصدرها السوق المالية (غالبا سوق الأسهم)، و منشأها محلي، و تنتج من انهيار السوق المالية، و ما يلي ذلك من التهافت على البيع، و تزداد وطأة الأمر سوءا في ظل نظام يسمح بحرية كاملة لتنقل رؤوس الأموال، مما قد تنتج عنه تحويلات كبيرة في رؤوس الأموال إلى الخارج.

و تحدث أزمات الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة " الفقاعات"، حيث تتكون " الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل.

و في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسالة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط، و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى. و يتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% قياسا على أزمتي 1929 و 1987.

ثالثا-أزمة الركود: و مصدرها قطاع الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج)، و منشأها محلي، و تنتج عادة من مشكلات متعلقة بتباطؤ معدل النمو الاقتصادي، أو ارتفاع معدلات التضخم و أسعار المواد الأولية، أو ضعف السيولة المحلية.

رابعا: أزمة ميزان المدفوعات: و مصدرها القطاع المالي الخارجي، و منشأها محلي، و تنتج-عادة- من مشكلات متعلقة بنظام سعر الصرف، و اختلالات ميزان المدفوعات، أو الاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي و قروض البنوك الخارجية.
خامسا-أزمة النظام المالي العالمي: و مصدرها القطاع المالي الدولي، و هي ذات منشأ خارجي (دولي) و ليست محلية، و يتفاوت مدى التأثر بهذه الأزمة وفقا لمعايير منها: درجة الانفتاح الاقتصادي للدول، و ارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات الدولية، و الترابط المشترك مع الأسواق المالية الدولية.

و إذا أسقطنا هذه المفاهيم المتعلقة بالأزمات الاقتصادية على واقع الأزمة الحالية لنقول أن النمط الخامس (أزمة النظام المالي الدولي) هو النوع الذي تعيشه جميع اقتصاديات العالم على نحو متفاوت عدا الولايات المتحدة الأمريكية (مركز الأزمة) التي ينحصر تحليل أزمتها المالية في الأنواع الأربعة المذكورة أعلاه.

تاريخيا و قبل حدوث أزمة الرهن العقاري كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعيش عجزا متناميا في الميزانية الحكومية بدءا من عام 2001 نتيجة الإنفاق الحكومي العسكري، إذ بلغ هذا العجز ذروته في عام 2003 مع دخول القوات الأمريكية للعراق ليقارب 529.8 مليار دولار أمريكي و هو ما نسبته 4.8 % من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، أسهم بعد ذلك انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في إنعاش قطاع الصادرات في الولايات المتحدة ليخفض جزءا من وطأة عجز الميزانية العامة ابتداء من عام 2004.

لجأت الحكومة لتمويل هذا العجز بالاقتراض بشكل مفرط أوصل إجمالي الدين العام إلى ما يقارب 7.9 تريليون دولار أميركي بنهاية عام 2005، أي أن الولايات المتحدة كانت حينها مدينة بما يقارب 60.9 % من إجمالي ناتجها المحلي.

و لكن الاسوا لم يأت بعد في نظر بعض المحللين، حيث قدر صندوق النقد الدولي إجمالي حجم الدين العام على الحكومة الأمريكية بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2008 و هذا الرقم يمثل ما يقارب 61.5 % من حجم الناتج المحلي المتوقع للعام نفسه، و هو مرشح ليبلغ نحو 9.5 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2009 بنسبة تقارب 65.4 % من إجمالي الناتج المحلي.

و لعل ما يدعم هذه التقديرات هو التوجه الحكومي الأخير نحو المزيد من البرامج المالية لإنقاذ كبرى شركات الاقتصاد الأمريكي في قطاعيه المالي و الحقيقي، مما يتطلب ميزانية ضخمة تدعو إلى مزيد من الاقتراض، بالإضافة إلى الضغوط الكبيرة في سوق الصرف الأجنبي على الدولار الأمريكي التي قد تدفع به إلى مزيد الهبوط في ظل توجه البنك الفيدرالي إلى خفض سعر الفائدة أملا في أن يسهم ذلك في ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد، مما يعني أن الاقتصاد الأمريكي قد يكون مقبلا بشكل قياسي على أزمة في ميزان المدفوعات (النمط 4) نتيجة تهاوي سعر صرف الدولار الأمريكي مع استمرارية و تنامي عجز الميزانية الحكومية.

2-نظرة عن الأزمات المالية و الاقتصادية :

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. و لقد بينت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي انه منذ عام 1970 عرف العالم 125 أزمة مصرفية شاملة.(5)

و لم تأت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، التي فجرتها الأزمة الراهنة من فراغ، لقد كانت في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة أزمات مالية تتابعت منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

كانت الأزمة الأولى هي أزمة بيوت الادخار و الإقراض (Loans Crisis & Saving)، و تبعتها في عام 1984 الأزمة المالية التي نشبت من إفلاس مؤسسة (Continental Illinois) ثم حدث الانهيار الكبير لسوق الأوراق المالية في نيويورك في يوم "الاثنين الأسود" في 19 أكتوبر 1987، و كل ذلك حصل في نفس الوقت الذي كانت فيه أزمة مديونية العالم الثالث تتفاقم. أما التسعينيات فقد كانت مسرحا لتتابع أزمات النقد (Currency Crisis) من أزمة الجنيه الإسترليني في بريطانيا (1992) إلى أزمات أمريكا اللاتينية (1994، 1998) إلى أزمات آسيا النقدية (1997-1999).

و انتهى العقد بأزمة نشبت من إفلاس واحد من اكبر بيوت مؤسسات الاستثمار في الولايات المتحدة المعروفة باسم (Management Long Term Capital) و بدا العقد الأول من القرن الجديد بأزمة إفلاس واحدة من اكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة (Enron) ثم أزمة صناعات التقنية العالية.

و في منتصف العقد اخذ سعر الدولار يتراجع أمام اليورو و الين بشكل مستمر مما أشاع جوا من عدم الاستقرار في أسواق المال العالمية، ثم جاءت أزمة الرهن العقاري التي تسببت تداعياتها بشكل سريع في تهديد مجمل النظام المالي الأمريكي بانهيار، ثم أخذت تهدد مجمل النظام المالي في العالم.

جدول رقم 3: حوصلة عن مختلف الأزمات الحديثة

	النسبة المئوية للقروض المشكوك فيها	التكلفة الجبائية الإجمالية بالمائة من الناتج المحلي الخام	خسارة الإنتاج بالمائة من الناتج المحلي الخام	الحلول المقترحة
أزمات الادخار و القروض (1986-1992)	4.1	3.7	4.1	153 مليار دولار أمريكي
الأزمة المصرفية السويدية (1990-1992)	12.0	3.6	0.0	تأميم المصارف بتكلفة 12 مليار دولار، و هو ما يمثل 4 بالمائة من الناتج المحلي الخام
الأزمة اليابانية (1990-2000)	35.0	24.0	17.6	برنامج 500 مليار دولار لتطهير موازنات المصارف و إنعاش الاقتصاد، و هو ما يمثل 12 بالمائة من الناتج المحلي الخام.
أزمة البيسو	18.9	19.3	4.2	قدمت الولايات المتحدة الأمريكية

المكسيكي (1995-1994)				مساعدة بقيمة 21.5 مليار دولار زيادة على قرض ي 17.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي
الأزمة الأسيوية (تايلندا) 1998-1997	33.0	43.8	97.7	برنامج إنقاذ من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

المرجع: يوسف مسعداوي، **الأزمات المالية العالمية: الأسباب و النتائج المستخلصة منها**، المستقبل العربي، ص ص 45-44

و عندما نرجع إلى ما حصل في كل واحدة من تلك الأزمات فإننا نلاحظ انه على الرغم من اختلاف ظروف كل أزمة إلا أن هناك سببا واحدا وراء جميع الأزمات، و هو وجود مؤسسات مالية مستعدة لمنح قروض مالية لأشخاص و مؤسسات أو دول بدون ضمانات مناسبة، أي منح قروض تكون احتمالات سدادها محفوفة بالمخاطر، و ذلك على أمل تحقيق أرباح اكبر من تلك التي تتحقق من جراء منح قروض لها مخاطر اقل.

الأزمة	السنة	أسبابها
أزمة بيوت الادخار و الاستثمار	1992-1986	قيام تلك البيوت بمنح قروض كبيرة لمقاولين يعملون في مشاريع عقارية تبين فيما بعد أنها حسب الاصطلاح الأمريكي " **أفيال بيضاء**"، أي أن القائمين عليها مغامرون فاسدون لم يكن في نيتهم، أو في مقدورهم استثمار القروض في الطريق السليم.
انهيار سوق الأسهم المالية	1987	وجود مؤسسات مالية مستعدة لإقراض الأموال للمضاربين في السوق الذي يجنون أرباحهم بأسلوب معاكس للأسلوب المتعارف عليه. فإذا كان المستثمر العادي في السوق يحقق ربحه عن طريق شراء الأسهم ثم بيعها بعد أن ترتفع أسعارها، فان المضارب يحقق ربحه أحيانا عن طريق القيام بعمليات شراء الأسهم و بيعها بهدف تخفيض أسعارها فيما يعرف باسم عمليات البيع القصير (Short Selling).
أزمات النقد	التسعينيات	عمليات المضاربة حقق فيها المضاربون أرباحا طائلة عن طريق تخفيض سعر نقد الدولة المستهدفة
أزمة الرهن العقاري		إقدام بيوت المال على إقراض أشخاص لشراء البيوت دون وجود ضمانات على قدرتهم على تسديد القرض في المستقبل

3-مظاهر أزمة النظام المالي العالمي:

إن الأزمة المعاصرة هي " **أزمة مالية**" بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل-إلى حد كبير- عما يحدث في " الاقتصاد العيني". كيف حدث ذلك؟.(6)

ويعود ذلك إلى إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، و مع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد من عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذ عجز احدهم عن السداد. و هناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها و تفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية:

أولا) زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم **الرافعة المالية** (Leverage)، و يعني ذلك أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية و أصول تمثل مديونية، أما الأصول التي تمثل **الملكية** فهي أساسا ملكية الموارد العينية من أراض و مصانع و شركات، و هي تأخذ عادة شكل أسهم، و بالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك –عادة– حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حقا انه يمكن المبالغة في إصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، و لكن يظل الأمر محدود، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الثاني من الأصول المالية و هو **المديونية**، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها. و قد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، و كانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض.

و من هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حدا أدنى من الثروة حتى يستدين، و أن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية.

حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بلا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس مال و احتياطي و هو ما يعرف بالرافعة المالية. و رغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فان ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركز، و من هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS و يقال أن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان اكبر، و هذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيدا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للازمة العقارية.

و لكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض و الاقتراض؟ .لسبب بسيط الجشع ، فمزيد من الإقراض و الاقتراض يعني مزيدا من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجلس الإدارة في معظم هذه البنوك، و التي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، و من هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها و مكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، و هكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة. و لكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة.

ثالثا) إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية (Financial Derivatives) ، و هو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءا على أصل واحد كما سيتضح من المثال الذي نوضحه عن تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات محدودة، فماذا حدث في هذا المجال، و المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية؟.

و ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي اكبر مصدر للإقراض و الاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن

يملك بيته، و لذلك فهو يشتري عقاره من البنك مقابل رهن هذا العقار، و الأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة (Subprime) فماذا حدث؟.

ثالثا) نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حقا تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، و لكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار و سماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، و بالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

وقد تكاثفت هذه العناصر على خلق هذه الأزمة المالية، و لم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل انه هدد احد أهم عناصر هذا القطاع و هو " الثقة". فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها–زيادة الإقراض، و تركيز المخاطر، و نقص الرقابة و الإشراف–كافية لإحداث أزمة عميقة.

فان الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، و يزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية–و بلا استثناء–تتعامل مع بعضها البعض، و أي مشكلة عويصة تصيب هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي " العولمة".

و من مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال:

*الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان و هذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.

*قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات و الأفراد خوفا من صعوبة استردادها.

*نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد و الشركات و المؤسسات المالية و هذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي و في كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.

*انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد و المال و هذا احدث ارتباكا و خللا في مؤشرات الهبوط و الصعود.

*ويخشى الخبراء النفسيون من أن عددا من الأمريكيين غرقوا في خندق لا مفر منه من الاكتئاب بسبب خوفهم على مساكن أسرهم . وأظهر مسح نشرته الرابطة الأمريكية لعلم النفس أن 8 من بين 10 أمريكيين يقولون إن الحياة الاقتصادية هي مصدر رئيسي للتوتر في حياتهم ، وذهب البعض إلى أن ما وصل إليه المواطن الأمريكي من اليأس والقنوط بسبب زلزال الأزمة الذي ضرب أركان النظام الأمريكي بأنه 11 سبتمبر جديد ، أو سبتمبر الأسود .وجاء في إحدى القصاصات الصادرة عن وكالة الأنباء الأمريكية ـــ يتابع المحلل الاقتصادي المسلم ـــ أن أزمة العقار الناتجة عن الأزمة المالية الحالية أثرت بشكل كبير حتى على الأزواج المنفصلين بأمريكا. فالالتزامات المالية التي تترتب عن مسطرة الطلاق وانهيار العقار ودعوى الإفراغ تدفع بأحد الزوجين إلى الاستمرار في العيش مع بعضهما البعض في مجال عادة ما يتسم بالضيق ، مع ما يمكن أن ينتج عن هذا الوضع

من حرج لكلا الزوجين اللذين عادة ما يبذلان قصارى جهدهما لتحاشي الآخر عند الأكل والنوم وحتى عند الغسل وكي الملابس و قراءة الجرائد اليومية ، في انتظار تحسن الوضع الاقتصادي من جديد ليتمكنا من بيع العقار المشترك.

ولا أحد يستطيع من الزوجين معرفة المدى الذي يستغرقه هذا الوضع ، ويذهب بعضهم إلى القول إن المخرج من هذه الحالة حسب بعضهم هو أن يشتري أحد الزوجين نصيب الآخر بعد ربح في اليانصيب أو الرهان أو حينما تتدخل الدولة أو البنك لشراء أصول العقار المشترك. ويوصي المشرفون على الموت بحرق جثتهم عوض دفنها لعدم توفرهم على مصاريف الجنازة .

*انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة و تجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا و ضمانات مغلظة.

*انخفاض المبيعات و لاسيما في قطاع العقارات و السيارات و غيرها بسبب ضعف السيولة.
*ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف و الإفلاس و التصفية و أصبح كل موظف و عامل مهدد بالفصل. إذ حذر مدير مكتب العمل الدولي إخوان سومافيا من أن الأزمة الحالية قد تسبب في تحويل عشرين مليون شخص في العالم إلى عاطلين عن العمل بحلول سنة2009.

*ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
*انخفاض معدلات الاستهلاك و الإنفاق و الادخار و الاستثمار و هذا أدى إلى مزيد من الكساد و البطالة و التعثر و التوقف و التصفية و الإفلاس.
و هذا يثير التساؤل الهام: ما هي الأسباب الرئيسية و الحقيقية لهذه الأزمة؟.

4-الأسباب الرئيسية لازمة النظام المالي العالمي:

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصويرا سليما و دقيقا و محايدا و موضوعيا هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين.
و يقول علماء الاقتصاد العالمي و منهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس آليه (إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم و القواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج و تصوب تصويبا عاجلا). و يقول كينز " إن وجود أسواق المال بدون ضوابط و قوانين تنظم عملها كفيل بتحويل النظام الرأسمالي إلى كازينو للقمار". كما قال المحللان جون سارغيس و تاكيس فوتوبولس " إن ظاهرة سيطرة الطبقة المالية-المصرفية حولت الرأسمالية من "نظام" اقتصادي يستند إلى قواعد تنظيمية واضحة، إلى "فوضى" كازينو القمار الذي يقوم على مبدأ المخاطرة الكبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة".
كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه.
و مما ذكروه من أسباب هذه الأزمة على حد أرائهم ما يلي:
أولا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال و الكذب و الشائعات المغرضة و الغش و التدليس و الاحتكار و المعاملات الوهمية و هذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، أي

ظلم من أصحاب الأموال من الأغنياء و الدائنين للفقراء و المساكين و المدينين و هذا سوف يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم، و سوف يقود ذلك إلى تذمر المدينين و حدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم و قروضهم.

إن انعدام الأخلاق في هذا النظام أدى إلى البحث عن المال و الربح، وجعل الحصول عليه بأي وسيلة غاية ، ولو كانت هذه الوسيلة مدمرة للاقتصاد . فتهافت الأفراد والمؤسسات على تحصيل الثروة بأي طريقة كانت وبغض النظر عن مشروعيتها، وآثارها المستقبلية. لقد أدى الطمع والجشع في الحصول على الثروة إلى انتشار الفساد الأخلاقي بكافة مظاهره في الحياة الاقتصادية من؛ استغلال وكذب وغش وتدليس واحتكار ومعاملات وهمية... إلخ؛ لذلك فان الانهيار(7) الذي حدث ليس أزمة مالية واقتصادية فحسب, بل هو أزمة ضمير وأخلاق وسقوط لأفكار وإيديولوجيات قامت على باطل.

ثانيا: من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان و سلاح الطغاة و السيطرة على السياسة و اتخاذ القرارات السيادية في العالم و أصبح المال هو معبود الماديين. ففي عام 2004، اتهمت كل من Mac Freddie & Fannie Mae بتزوير حساباتها بهدف منح علاوات اكبر لمديريها. و اضطر مدراؤها الثلاثة على الاستقالة و دفع غرامة بقيمة 100 مليون دولار. و في العام 2006، حكم على شركة Mac Freddie بدفع 3.8 مليون دولار لممارستها الضغط بصورة غير شرعية لمصلحة أعضاء في مجلي النواب مكلفين بمراقبة نشاطاتها. هكذا سمح الموقع الهجيني لماردي القرض الرهني لهما بالانغماس إلى الآخر في لعبة خلط الطبيعة بين " المال العام و الخاص". فبالرغم من مهمتهما الاجتماعية- مهمة السماح بالتملك لأكبر عدد مكن من الناس- كانتا تحاولان رفع نسب أرباح المساهمين فيها و خاصة مدرائها، إلى أقصى حد،و على سبيل المثال، كانت تصل رواتب كل من رؤساء شركتي Mac Freddie & Fannie Mae إلى مبلغ 70 مليون دولار سنويا. و لقد اكتسبت الشركات في الواقع نفوذا سياسيا ضخما، و كانتا تظهران سخاء كبيرا إزاء أعضاء الكونغرس في كلا الحزبين، الذين كانوا يخففون باستمرار من القيود القانونية التي كانت تخضع لها، و النتيجة انعدام الشفافية أصبح هو السائد.

ثالثا: يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذا و عطاء و يعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء و بيعا ووساطة، و كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد و الشركات و المستفيد هو البنوك و المصارف و الوسطاء الماليين و العبء و الظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج و يرى بعض الاقتصاديين انه لا تتحقق التنمية الحقيقية و الاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرا و هذا ما قاله ادم سميث و يرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح و الخسارة لأنه يحقق الاستقرار و الأمن، و قالوا كذلك أن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة.

و لقد أدت الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد، أو التأخر في السداد, مما فرض عليهم أسعار فائدة أعلى ومن ثمَّ أعباء إضافية فوق أعبائهم وهكذا...

إلى أن توقف أغلبهم عن السداد بالكامل نتيجة عدم قدرتهم على دفع ما يـــستحق علـــيهم, وهذا هو الأثر الطبيعي لفرض الفائدة على المقترضين.

ففي افتتاحية مجلة " تشالينجز"، كتب "بوفيش فانسون" رئيس تحريرها موضوعا بعنوان (البابا أو القرآن) أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية . و لقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المنزع والتساهل في تبرير الفائدة ، مشيرا إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية .

وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم من موقف الكنيسة ومستسمحا البابا بندكيت السادس عشر قائلا : " أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات ، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري ، لأن النقود لا تلد النقود " .

وفي الإطار ذاته ، يضيف الباحث الإسلامي ، وبوضوح وجرأة أكثر ، طالب رولان لاسكين ، رئيس تحرير صحيفة "لوجورنال دفينانس" ، بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة .

كما عرض لاسكين في مقاله الذي جاء بعنوان : " هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية ؟ " ، المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع ، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية .

ويرى البروفسور أوليفييه باستري، أستاذ الاقتصاد بجامعة باريز أن قرار الحكومة الفرنسية برفع القيود التشريعية والضريبية التي تمنع إصدار صكوك إسلامية في البلاد يترجم رغبتها في جذب جزء مما أسماه الادخارات الهائلة لأرباب المال المسلمين الحريصين على استثمار أموالهم بطريقة تراعي مقتضيات الشريعة الإسلامية .

رابعا: يقوم النظام المالي و المصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع كما كان المرابون يقولون في الجاهلية (**أتقضي أم تربي**)، و هذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.

خامسا: يقوم النظام المالي العالمي و نظام الأسواق المالية على مجموعة من الأدوات كالمشتقات المالية و التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، و لا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع و الخدمات، فهي تحمل في طياتها الظلم و المقامرة بأموال المستثمرين. فجوهر أزمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون، و إعادة بيعها و هذا التمويل بالدين الذي يقوم على الفائدة، هو أسلوب غير نافع و يؤدي إلى زعزعة الاستقرار و يعق تفاوت الدخل. و يؤكد **سوروس البليونير** و المستثمر

الأمريكي من أصل هنغاري، أن من أسباب الأزمة المالية الحالية انتشار كثير من الأدوات الاستثمارية المعقدة، التي يرى أن بعضها غير مجد و يجب التخلص منه، خاصة إذا لم تستطع المؤسسات الرقابية فهمه و مراقبته. ومن جانبه رأى رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية ووزير الخارجية الفرنسي السابق هيرفيه دوشاريت أن "استيراد" المعاملات الإسلامية يهدف لتمكين الاقتصاد المحلي من الاستفادة من السيولة النقدية التي يملكها المستثمرون المسلمون .

ويرى من جانب ثاني أن النظام المالي الإسلامي يمكن أن يكون عامل دمج لملايين المسلمين الفرنسيين الراغبين في الحصول على خدمات مصرفية تتفق مع مبادئهم الدينية. ومن جهتها أعلنت وزيرة الاقتصاد الفرنسية في المنتدى الفرنسي الثاني حول المال الإسلامي المنعقد في باريز في 26 نوفمبر 2008 أنها ستعطي تعليمات بشأن إلغاء الحواجز التشريعية والضريبية التي تحول دون إصدار صكوك إسلامية في البلاد مشددة على أن أرض فرنسا مستعدة لاستقبال المصارف التي تود إنجاز عمليات مطابقة للشريعة الإسلامية . وأثنت لاكارد على البعد الأخلاقي في النظام المالي الإسلامي وقدرته على مواجهة أسباب الأزمة المالية الحالية مشيدة بتحريم الغرر والميسر في المعاملات الإسلامية .

و إذا عدنا إلى الأزمة الأخيرة، فنرى أن الاحتياطي الفدرالي بتخفيضه سعر الفائدة لفترة طويلة رغبة منه في إنعاش الاقتصاد الأميركي بعد أزمة انفجار فقاعة شركات الدوت كوم في وول ستريت شجع على ضخ كمية هائلة من الأموال في السوق العقاري الأميركي الذي يتميز بالاستقرار و قلة التذبذب مما جعله ملاذا آمنا للمستثمرين. إلا أن دخول هذه السيولة الضخمة إلى هذا السوق المستقر أدى إلى طفرة في هذا السوق و قد كان مجلس الاحتياطي الفدرالي سعيد بهذه الطفرة حيث وجد في الرهون العقارية محركا رئيسيا للاقتصاد الأميركي نظرا لأنه كان يتم إعادة تمويل المقترض كلما ارتفعت قيمة عقاره مما شجع الشعب الأميركي على استمرار الإنفاق الاستهلاكي و بالتالي استمرار النمو في الاقتصاد الأميركي إلا أن ما لم ينتبه له احد هو أن هذه الطفرة لم تكن نتاج اقتصاد حقيقي بل هي قائمة على سلسلة من الديون المتضخمة التي لم يكن لها أي ناتج في الاقتصاد الفعلي، حيث كانت عبارة عن أوراق من السندات و المشتقات و الخيارات و عقود التحوط يتم تبادلها و المضاربة عليها في السوق الثانوية.

سادسا: من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية و التي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض و التدليس عليهم و إغرائهم و الغرر و الجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، و يطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، و الذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له و لا قوة و هذا ما حدث فعلا و هذا يقود في النهاية إلى الأزمة.

سابعا: يعتبر التوسع و الإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) و التي تحمل صاحبها تكاليف عالية و هذا من أسباب الأزمة، و عندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زيد له في سعر الفائدة و هكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، و هذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات و قادت إلى خلل في ميزانية البيت و كانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية.

ثامنا: لاحظنا أن المصارف التي قامت بإعطاء قروض الرهن العقاري، ثم قامت بإصدار سندات(ديون) ، وبيعها، في الأسواق المالية لعدد من المصارف والمؤسسات والشركات والأفراد بمختلف أنحاء العالم ، ثم قامت هذه المصارف والشركات بإعادة بيعها أيضاً. ومن المعلوم أن سوق الديون بطبيعتها يسهل الدخول فيها بشراء السندات الذي يمكن أن يتم في لحظات, كما يسهل الخروج منها عن طريق بيع السندات لذلك فإن الديون واستثمارها لهي السبب الحقيقي وراء تدويل الأزمة. ففي الأزمة الأخيرة انخفضت قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70% (7) الأمر الذي حرض على التهاوي المفاجئ الذي شهدناه في أسواق الأسهم, إنه من المذهل معرفة حجم تداول الديون يومياً في العالم, فحجم تجارة الديون(أو السندات) أصبح يفوق حجم الإنتاج من السلع والخدمات بمراحل حيث يبلغ حجم التعامل في الديون في الأسواق المالية العالمية ما يزيد على ألف مليار دولار يومياً بينما يصل الإنتاج العالمي من السلع والخدمات إلى بضع وثلاثين ألف مليار في العام الكامل فقط, لقد بلغ حجم ديون الرهن العقاري المتداولة لدى مؤسستي(فريدي ماك) و (فاني ماي) وحدهما ما قيمته 5 تريليونات دولار,(5000 مليار دولار)وهو ما يقارب حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة. (8)

تاسعا: تداول الرهن :_إن أساس الرهن وثيقة تضمن لصاحبها الدائن المرتهن الحصول على حقه إذا تعذر عليه حصوله من المدين الراهن، عند حلول أجل الدين، عن طريق بيعه. ولما خرج الرهن عن هدفه، وأصبح وسيلة للربح بدلا من كونه وثيقة ضمان، فبدأت المؤسسات والشركات والمصارف بالحصول على مزيد من القروض، وسندات الديون بفضل تداول الرهون؛ببيعها، وشرائها، والاقتراض عليها، وهذا الأمر أدى إلى التوسع بالديون وبيعها، وزيادة حجم سوق التوريق في العالم (حيث بلغ 500بليون دولار عام 1994 في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوربية بمبلغ مماثل) (10)

عاشرا: طبيعة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي:_من المعلوم أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على مبادئ عامة ؛ كالحرية الاقتصادية المطلقة، وما يتفرع عنها من قضايا تتعلق؛ بالإنتاج، والاستهلاك، والتداول، والاستثمار، والملكية، والمعاملات المالية المطلقة، غير المنضبطة،والإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي كل أولئكم أسهم في نشوء هذه الأزمة، وسيسبب أزمات أخرى.

فالحرية الاقتصادية المطلقة في المعاملات المالية المطلقة بذرت أساس هذه الأزمة. فقد أعطى القانون الذي صدر عام 1999، والذي سمي قانون (جلاس – ستيجال) الحرية المطلقة للمصارف (11) ، وهذا القانون شكل الأرضية القانونية الخصبة التي هيأت لحدوث الأزمة, فمقتضى القانون سمح للشركات المصرفية بحرية التعامل في نشاط التأمين والأوراق المالية, كما سمح لها القيام بأعمال المصارف التجارية والاستثمارية، والاستثمار في العقارات والنشاطات المتممة لذلك. فبعد صدور هذا القانون, عكف الموظفون والمستثمرون الذين تنقصهم الخبرة في المؤسسات المالية الكبرى على ابتكار أدوات ومشتقات مالية متطورة باستخدام جداول الإكسل وبرامج التحليل المالي، بغية مضاعفة أرباح مؤسساتهم دون النظر إلى المخاطر والآثار اقتصادية التي يمكن أن تنتج عن هذه الأدوات, ثم تولت آليات السوق المختلة عملها في نشر هذه الأدوات وتعميمها لتفاقم من الأزمة وتعولمها. ومن نتائج هذه الحرية المطلقة في التعاملات المالية أيضاً, ما

تعج به الأسواق المالية من أنواع المعاملات المشبوهة التي كان لها دور كبير في نقل الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية, من أمثلة؛ عقود المستقبليات, والمشتقات, والخيارات, والبيع بالهامش, والبيع القصير.......إلخ. (12)

5-الآثار المدمرة لازمة النظام المالي العالمي:

حتى هذه المرحلة من إرهاصات أزمة النظام المالي العالمي، و الذي أصيب بجلطة خطيرة و نزيف داخلي في مخه أدت إلى شلل في أعضاء الجسد و تجمدت شرايين النشاط الاقتصادي و من أثار ذلك ما يلي:

أولا: الذعر و الخوف و القلق و التخبط الذي أصاب الناس جميعا منهم على سبيل المثال:

*الحكام و الرؤساء و الوزراء.

*أصحاب المؤسسات المالية و القائمين على أمور الأسواق المالية.

*أصحاب مؤسسات الوساطة المالية.

*أصحاب الودائع في البنوك و المتعاملون معها و كذلك أصحاب الودائع.

*المقترضون من البنوك و المتعاملون معها و كذلك أصحاب الودائع.

*المستهلكون المهددون بارتفاع الأسعار.

*الموظفون و العمال المهددون بفقد وظائفهم.

*الفقراء و المساكين الذين يعيشون على الإعانات و الصدقات.

و أصبحت هذه الأزمة مثل سرطان الدم الذي يسري في الحياة الاقتصادية.

ثانيا: إفلاس بعض البنوك و المصارف و المؤسسات المالية بسبب نقص السيولة و زيادة مسحوبات المودعين، و اضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهيارا تاما للحياة الاقتصادية و تقع الدولة في دائرة الإفلاس.

ثالثا: إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات و الضمانات التي معها و هذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها.

رابعا: فقد الوظائف و ارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية و غيرها، و هذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول و أوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

خامسا: قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم و تقديم المساعدات للشركات و البنوك المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.

سادسا: فقدان المقترضون لأصولهم و منازلهم المرهونة بسبب القروض و أصبحوا في عداد المشردين و اللاجئين و المهجرين و الفقراء و المساكين.

5-النظريان المفسرة لحدوث الأزمات المالية:

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداها الزمني. فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفي

"Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصةً بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول – كما سبق الإشارة–؛ أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسئولية على النظام الرأسمالي. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقا لنظرية "مينسكي" "**Minsky's Theory**" فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. و تدور نظرية "**مينسكى**" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تُذكر. وتنتقل "عدوى" التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفى ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفى حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدى لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

و لقد ألف بولاني كتاب **التحول الكبير** (The Great Transformation) قبل أن يوضح الاقتصاديون المحدثون قصور الأسواق ذات التنظيم الذاتي. و اليوم لم يعد يوجد أي تأييد فكري محترم لفكرة أن الأسواق بحد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى نتائج فعالة، ناهيك عن وصفها بأنها ذات نتائج عالية، فعندما تكون المعلومات منقوصة أو تكون الأسواق غير كاملة–اقصد كما هي دائما– فان التدخلات تنشا لتمكن، من حيث المبدأ، أن تحسن في فعالية تقاسم الموارد (Resource Allocation)، فقد انتقلنا بشكل عام إلى وضعية أكثر توازنا، نلحظ فيها كلا من كفاءة الأسواق و أوجه قصورها، و الحاجة إلى أن تؤدي الحكومة دورا كبيرا في الاقتصاد، على الرغم من أن حدود ذلك الدور يبقى محلا للخلاف، فهناك إجماع عام، على سبيل المثال، على أهمية تنظيم الحكومة للأسواق المالية، و لكن ليس على أفضل الطرق للقيام بذلك (كارل بولاني، ترجمة محمد فاضل طباخ، التحول الكبير: الأصول السياسية و الاقتصادية لزمننا المعاصر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، تصدير جوزف أ ستيغلتز).

من بين أطروحات **<u>كارل بولاني</u>** أن أفكار الأسواق ذات التنظيم الذاتي فاشلة عمليا، فنقاط ضعفها ليست في مجريات عملها داخليا، و لكن في نتائجها أيضا (بالنسبة إلى الفقراء، على سبيل المثال)، فهي خطيرة بحيث يصبح تدخل الحكومات فيها ضروريا، كما أن سرعة التغيير تعتبر ذات أهمية أساسية في تحديد هذه النتائج.

لقد ذكرت أحداث الأزمات المالية العالمية الجيل الحالي بالدروس التي تعلمها أجدادهم في فترة الكساد الكبير: أن اقتصاد التنظيم الذاتي لا يعمل بالمستوى الجيد الذي يرغب أنصاره أن نؤمن به. و حتى وزارة الخزانة الأمريكية (في ظل الإدارتين الجمهورية و الديمقراطية) أو صندوق النقد الدولي، و هما المؤسسات الحصينتان المؤمنتان بنظام السوق الحرة، لا تؤمنان بان الحكومات يجب أن لا تتدخل في سعر الصرف، مع أنهما لم تقدما تفسيرا متكاملا مقنعا للتعامل مع هذه السوق بشكل مختلف عن الأسواق الأخرى (كارل بولاني، ترجمة محمد فاضل طباخ، التحول الكبير: الأصول السياسية و الاقتصادية لزمننا المعاصر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، تصدير <u>جوزف أ ستيغلتز)</u>..

من ناحية أخرى يقول الاقتصادي السويدي الشهير ميردل *Myrdall* أن " **<u>الاقتصاد مشحون بالقيم</u>**" (*Economics is value loaded*) بعد أن ظل طيلة ما يربو عن عقدين من الزمن يدرس لطلبة العلوم الاقتصادية أن مادة الاقتصاد لا تختلف عن مثيلاتها من العلوم الدقيقة.

6-الدروس المستفادة من الأزمة:

من بين أهم الدروس و النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الأزمة الراهنة:

أولا: مراجعة كبيرة و إعادة النظر في الممارسات المالية التي اعتبرت حتى إلى وقت نشوب هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية و المصرفية.

ثانيا: المطالبة بإعادة النظر في النظام المالي و النقدي الرأسمالي و تعديله في اتجاه خدمة النمو و الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي دفع **بالرئيس الفرنسي ساركوزي** إلى القول " نحن بحاجة إلى إعادة بناء النظام المالي و النقدي من جذوره، و إن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود و دون تدخل من الحكومات هي فكرة مجنونة".

ثالثا: الإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي البحث عن بدائل تمويلية أخرى، من أبرزها الصيرفة الإسلامية التي ما فتئ دورها يتعاظم، بحيث انتقل عدد المؤسسات الإسلامية المالية من مؤسسة واحدة سنة 1975 إلى 390 مؤسسة تعمل في أزيد من 75 دولة بأصول تفوق 700 مليار دولار. و تتميز البنوك الإسلامية ليس فقط باستبعادها للفائدة و تحريم المضاربة في النقود، إنما أيضا بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني، مما يؤدي إلى حساب دقيق لمخاطر الائتمان. و قد تكون هذه المزايا هي التي دفعت بوفيس فينيست، رئيس تحرير مجلة Challenges ، إلى الكتابة في افتتاحية الجريدة في 11 سبتمبر 2008، مقالا بعنوان " البابا أو القران"، جاء فيه، " أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القران، لفهم ما يحدث بنا و بمصارفنا، لأنه لو

حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القران من أحكام و تعاليم و طبقوها، ما حل بنا من كوارث و أزمات، و ما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري،لان النقود لا تلد النقود".

رابعا: يرى الباحث الأمريكي **راستون سول جون**، في دراسة شيقة بعنوان " **الديمقراطية و العولمة**": إن اخطر ما شهده العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هو نجاح الإعلام الأمريكي الذي تسيطر عليه الشركات، في تصوير الاقتصاد على انه قائد المجتمعات، كل المجتمعات، و هذا كان، برأيه تمهيدا لانقلابات كبرى في بنية النظام الرأسمالي.

فبعدها سادت الاحتكارات و انعدم التنافس و سيطرت الاوليغارشيات المالية، بعد أن استغلت الشركات الكبرى شعار الاقتصاد كقائد للقيام بأضخم مركزة لرأس المال في التاريخ البشري عبر عمليات الدمج و الضم و الابتلاع. و في الوقت نفسه كان أرباب النظام الرأسمالي يتوقفون على أنهم "رأسماليون حقيقيين، فهم يتشكلون الآن من التكنوقراطيين و البيروقراطيين و المدراء و الموظفين، و هؤلاء جميعا لا يملكون أية أسهم و لا يقدمون على أية مخاطر. الأسهم الوحيدة التي يملكون هي تلك التي يحصلون عليها مجانا من الشركات أو عبر استعارة المال من هذه الشركات بدون فوائد.

خامسا: أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا رمزيا يقوم على المضاربة في الأصول المالية، بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي، و هو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية التي يمكن أن تنفجر أي لحظة. و لم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيرا عن حرة رؤوس الأموال، فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع أسعار الأوراق، تزايد اتجاه المصارف و المؤسسات المالية لشرائها (فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، 147، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ص 203 و ما بعدها)، و ضمن هذا المنظور تحولت النقود من وظائفها التقليدية إلى سلع تباع و تشترى في الأسواق، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد على 100 تريليون دولار، يضمها ما يزيد على 800 صندوق استثمار، و يتم التعامل يوميا فيما يقرب من 1500 مليار دولار، أي أكثر من 2.5 مرة الناتج المحلي العربي (يحمد، محمد النوري في حوار مع إسلام اون لاين" الأزمة المالية أسقطت نظرية الوهية السوق".

الهوامش:

(1) عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية،بحوث اقتصادية عربية، العدد 46/ ربيع 2009، ص 8.

(2) يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب و النتائج المستخلصة منها، المستقبل العربي، ص 46.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 9.

(4) السيد البدوي عبد الحفيظ، إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999، ص 39.

(5) لمزيد من المعلومات حول تاريخ الأزمات ، أنظر:

Desjardins, études économiques, Crise financière : pas la première et pas la dernière, 3/10/2008, p1.
http ;//www.desjardins.com/fr/a_propos/etudes_economiques/dossiers/crises_financieres

(6) اتاجي التوني ، لمعهد العربي للتخطيط ، (2004)، **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع و العشرون- مايو/أيار 2004- السنة الثالثة.

(7) د.صالح العلي، اثر الأزمة المالية في الفقر و البطالة و سبل معالجتها في الاقتصاد الاسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من 8 – 9 جمادى الثاني 1430هــ – الموافق لــ1 – 2 /2009/6م.

(8) مجلة الاقتصاد الإسلامي, مرجع سابق, د.أشرف محمد دوابة ص- 73،و مجلة الاقتصاد الإسلامي العددان 331-332 شوال – ذو القعدة 1429, د. معبد علي الجارحي ص 9-10

(9) مجلة الاقتصاد الإسلامي, مرجع سابق, د. عبد الرحمن يسري ص-65

(10) سامر قنطقجي, ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية , ص 55
(11) مجلة الاقتصاد الإسلامي, مرجع سابق, د. عبد الحميد البعلي ص 32
(12) د.صالح العلي، مرجع سابق، ص 11.

المراجع:

1-اتاجي التوني ، لمعهد العربي للتخطيط ، (2004)، **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع و العشرون- مايو/أيار 2004- السنة الثالثة.

2-السيد البدوي عبد الحافظ (1999)، إدارة الأسواق المالية: نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.

3-روبرت جران (ترجمة سمير كريم)، ترويض النمو: نهاية المعجزة الآسيوية، (1999)، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة.

4-انظر الملف الكامل حول الأزمة المالية في : صندوق النقد الدولي (2008)، مجلة التمويل و التنمية، جوان.

5-صندوق النقد الدولي (2008)، آفاق الاقتصاد العالمي.

6-حازم الببلاوي: الأزمة المالية: محاولة للفهم :

انظر الرابطة http://www.moheet.com تاريخ الزيارة 2008/10/12

7-صندوق النقد الدول: نشرة صندوق النقد الدولي: الأزمة المالية في الولايات المتحدة، 29 سبتمبر 2008.

8-موقع الجزيرة: خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي.

9-يوسف خليفة اليوسف: " الأزمة المالية و الاقتصاديات الخليجية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

دكتور حسين حسين شحاتة : "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصاد الإسلامي. WWW.Darelmashora.com

10ــ د. أحمد لسان الحق، منهج الاقتصاد الإسلامي لإنتاج الثروة واستهلاكها دار الفرقان للنشر الدار البيضاء الجزء الأول الطبعة الأولى السنة 1987.

11ـــ لطفي عامر، البورصة وأسس الاستثمار والتوظيف، منشورات دار الشعاع 1999. ـــ مازن الشاعر الأزمة المالية الأمريكية أسبابها وتداعياتها المجلة الإلكترونية.

12ـــ د. محمد صالح المنجد، وقفات شرعية مع الأزمة المالية. طريق الإسلام (إسلام واي).

13ـــ د. عبد الحميد الغزالي، الأزمة المالية العالميةRAS Gharib. Net . ـــ عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، الذر المنثور دار الفكر بيروت 1993.

14ـــ د. سامي قابل، الاستثمار الإسلامي قائم على الأخلاق والقيم الروحية مجلة الاقتصاد. ARAB .new.Net

15 ـــ د. سامر قنطقجي، فقه المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة دمشق.

16ـــ د. سامر قنطقجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة 2005.

17ـــ د. سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر. ط 1 سنة 2000.

18ـــ د. يوسف القرضاوي، حسن الإدارة مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول منشورات دبي الإسلامي.

19ـــ د. يوسف القرضاوي، دور الأخلاق والقيم في الاقتصاد الإسلامي مؤسسة الرسالة.

20ـــ د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإنسان مؤسسة الرسالة بيروت.

21ـــ مواقع الإنترنت ـــ موقع الموسوعة الشاملة. ـــ موقع نيوز ويك. ـــ موقع مجلة شالونج الفرنسية http//www.challenges.fr